

# تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية

# 2018

Annual Sustainability Report of FRA 2018



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

## مجالات عمل

الهيئة العامة للرقابة المالية





## حول هذا التقرير

يعد تقرير الاستدامة للهيئة العامة للرقابة المالية التقرير الأول من نوعه الذي يستعرض جهود الهيئة العامة للرقابة المالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤية مصر 2030، وبما يتوافق مع دور الهيئات الرقابية المالية في دعم أهداف التنمية المستدامة، مُقدماً ما تم إنجازه، واصفاً ما هو مخطط للمستقبل، وموضحاً رؤية واستراتيجية وأهداف الهيئة للتنمية المستدامة.

ويرصد التقرير - في إطار سعينا لتعزيز جميع جوانب أدائنا الخاص بالاستدامة والحكومة - الإنجازات التي أحرزتها الهيئة على صعيد بنيتها المؤسسية أولاً، ثم جهودها من أجل دمج مفاهيم واستراتيجيات التنمية المستدامة للأنشطة المالية غير المصرفية التي تضطلع بالإشراف والرقابة عليها ثانياً للعام المنتهي في ديسمبر 2018، في ظل تطبيق منظومة (الحكومة/ البيئة/ البعد الاجتماعي)؛ تنفيذاً لسياسات الدولة في العمل على خلق البيئة المواتية لتحقيق الشمول المالي.

كما يرسم التقرير الإطار المستقبلي الذي ستنتهجه الهيئة خلال الأعوام المقبلة لتعزيز آليات الاستدامة، وفتح آفاق جديدة نحو أدوات مالية داعمة للاستدامة.

إن نشر الهيئة تقريراً حول الاستدامة إنما يعكس التزامنا بدعم أهداف التنمية المستدامة، وحرصنا المتزايد على تنمية وبناء قدرات جميع المتعاملين مع الهيئة، سواء جمهورها الداخلي أو الخارجي؛ لتعزيز ثقافة الاستدامة والإفصاحات المتعلقة بها، وتضمين أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الخاصة بأصحاب المصلحة كإحدى محددات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتعتزم الهيئةمواصلة تطوير تقرير الاستدامة وتبادل المعلومات والخبرات مع الجهات ذات الصلة؛ ذلك أن أي إسهام في تطوير منظومة العمل داخلياً وخارجياً وخلق بيئة مواتية وتطوير العاملين، إنما يسهم بشكل مباشر في نجاح المؤسسات وتعزيز قدراتها على القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية.

نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## كلمة رئيس الهيئة



### نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. الهيئة في سطور
2. نظرة تاريخية على نشأة الهيئة
3. مجلس إدارة الهيئة
4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018-2022)
5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018
  - حديث البنية التشريعية
  - جواز وإنجازات
  - عضوية الهيئة في المؤسسات الدولية
  - مؤشرات أداء الأنشطة الحاضنة لرقابة الهيئة
  - نشاط سوق المال
  - نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة
  - نشاط التأجير التمويلي والتخصيم
  - نشاط التمويل متناهي الصغر
  - سجل الضمانات المنقولة



### التنمية المستدامة في سطور

1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
2. السياق الوطني للاستدامة
3. استراتيجية التنمية المستدامة- مصر 2030
4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030
  - رؤيتنا
  - رسالتنا
  - منهاجنا الاستراتيجي
  - أهدافنا
  - مبادرتنا
  - شركاؤنا



## المحتويات

### جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

- على المستوى المؤسسي
  1. الحكومية
  2. بعد الاجتماعي
  3. بعد البيئي
- على مستوى القطاع المالي غير المصرفي
  1. الحكومية
  2. بعد الاجتماعي
  3. بعد البيئي



### خارطة الطريق نحو تنمية لا تستثنى أحداً

1. على الصعيد المؤسسي للهيئة
2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

”تفخر الهيئة العامة للرقابة المالية بالتزامها الدائم بالاستدامة والمكانة الدولية التي تقلدتها في هذا المسعي الهام، فالاستدامة يجب النظر إليها كقوة دافعة نحو التغيير الإيجابي“



تفرض علينا التحديات التي يشهدها العالم - خاصةً في العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة للتأثيرات السلبية لبعض الأنشطة الاقتصادية على البيئة والمناخ ووفرة الموارد الطبيعية - تساؤلات عدة حول مستقبل الأجيال القادمة وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، والقدرة على الإبقاء على معدلات نمو اقتصادية تساهم في توفير مستويات معيشية مناسبة للأفراد والمجتمعات.

وانطلاقاً من دور الهيئة العامة للرقابة المالية، بحكم اضطلاعها بالإشراف والرقابة على قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وإدراكتها للدور الحيوي الذي يسهم به هذا القطاع في نمو الاقتصاد المصري جنباً إلى جنب لإدراكتها بالمتغيرات والتحديات العالمية، مما يجعلها تحمل مسؤولية إرساء السياسات واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير والتشريعات المنظمة الالزامية لدمج آليات التنمية المستدامة، تبدأ فيها الهيئة بنفسها ككيان وأفراد، وتعكسها من خلال مبادرات وقرارات في محيط القطاع المالي غير المصرفية، مرتكزةً على معايير الحكومة، والتوازن بين معدلات نمو طموحة، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المستقبلية.

في هذا السياق قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بصياغة الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022، متضمنة التأكيد على تبني العديد من الآليات الرامية إلى تطوير السياسات والأدوات لتحقيق التنمية المستدامة بشكل ينسجم مع رؤية مصر 2030 ويتكمel مع المستجدات الدولية، كما تم صياغة استراتيجية التنمية المستدامة للهيئة 2019 - 2022 لموازنة السوق المالية غير المصرفية في مصر مع مسار التنمية المستدامة، مستهدفةً بناء قدرات الشركات والأفراد العاملين بالقطاع المالي غير المصرفية لتعزيز حوكمة الاستدامة، وتقديم تدابير لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي لهذه الشركات.

## كلمة رئيس الهيئة

بنى الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



# 2018 تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية

إن إدراج معايير الاستدامة في النظام المالي غير المصرفي تخطى كونه رفاهية أو أن يتم تنفيذه بمجرد مبادرات أو إجراءات تطوعية من البعض؛ ذلك أن تحويل إطار الاستدامة إلى ممارسات تطبيقية يجلب العديد من الفرص، ويبوّأه العديد من التحديات التي إن تم تجاهلها لتحقيق مكاسب على المدى القصير أدت إلى تداعيات خطيرة على المدى البعيد لن يمكن تداركها أو تلافي آثارها السلبية بسهولة؛ لذا تستهدف الهيئة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاذة تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي مع إجراءات دمج أهداف التنمية المستدامة باستراتيجيات القطاع لزيادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الاقتصاد الأخضر المستدام.

لقد كان شرفاً لي أن أترأس اجتماعات المجموعة الاستشارية لمبادرة دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة بمبادرة بورصات الأسوق المالية المستدامة، لمناقشة دور الهيئات الرقابية في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي انتهت من إعداد تقرير حول (دور الهيئات الرقابية في دعم التنمية المستدامة)، شارك فيه عدد 70 خبيراً عالياً من هيئات الرقابة المالية والبورصات الدولية، والذي يهدف في مجلمه إلى تعزيز استقرار واستدامة النظام المالي، مُرسياً عدة محاور على رأسها توجيه ودعم الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإصلاحات المتعلقة بالنواحي البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والحكومة الرشيدة، والعمل على تضمين معايير الاستدامة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن حث المستثمرين على الأخذ في الاعتبار مؤشر الاستدامة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والاهتمام بنشر الثقافة والوعي المالي لأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي.

تأتي أهمية التقرير، الذي يعد أول تقرير تصدره هيئة عامة في مصر، من كونه يفتح نافذة لنشر توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالاستدامة وتقديم النموذج للقطاع المالي غير المصرفي لتبني هذا النهج، وطرح الأفكار حول تشكيل أجenda التنمية المستدامة، وخلق حوار بناء يرسم خارطة طريق تبدأ ببناء القدرات ورفع الوعي وتنتهي بانهاح سياسات مسئولة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا.

يحرّكنا هدف خلق أسواق رأس مال أكثر استدامة وشفافية ومورونة؛ لذا سنستمر في إنماء المشاركات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتكوين شراكات مع أطراف محلية وإقليمية ودولية، تسهم في الدفع نحو تحسين ظروف مجتمعنا، إيماناً بأن هذه الجهود لن تكتمل وتثمر إلا بتضافر جميع الجهود وتوحيد المسارات. ونسعى أن يكون لنا بصمة داخلياً وخارجياً، إقليمياً ودولياً في قيادة السوق لتحقيق ما نصبو إليه من طموحات في قطاع يحمل في طياته عدداً غير محدود من الفرص.

كم عمار

د. محمد عماران

رئيس مجلس إدارة الهيئة



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. الهيئة في سطور
2. نظرة تاريخية علىنشأة الهيئة
3. مجلس إدارة الهيئة
4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018 - 2022)
5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018
6. مؤشرات أداء الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

## أولاً : نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

### 1. الهيئة في سطور



أُنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتحتسب الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخسيم والتوريق.

تحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.

وبحلول عام 2014 شملت مظلة الهيئة نشاط التمويل متناهي الصغر، إلى جانب أنشطة أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، وصناديق التأمين الخاصة والحكومية، والتمويل العقاري.

نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## 2. نظرة تاريخية على نشأة الهيئة

يربو تاريخ الهيئة العامة للرقابة المالية على 80 عاماً، حيث جمعت بين ثلاثة أنشطة مالية غير مصرية، وهي التأمين وسوق المال والتمويل العقاري.



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

### 3. مجلس إدارة الهيئة



**د . محمد عمران**  
رئيس مجلس إدارة الهيئة



**المستشار . خالد النشار**  
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



**المستشار . رضا عبد المعطى**  
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



**أ . عبد الحميد إبراهيم**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ . جمال نجم**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**د . محمد معيط**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ . كريم بدر**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ . علاء الدين عامر**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**د . محمد حافظ صقر**  
عضو مجلس إدارة الهيئة

**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls



## 4. استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018-2022)

■ تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية الالزامية لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، بما يسهم بصورة كبيرة في توسيع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.



■ تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.



■ خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.



■ تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة مع زيادة أعداد المستفيدين من التمويل متاهي الصغر لتصل إلى 4 ملايين مستفيد وكذلك زيادة حجم التمويل متاهي الصغر من 11.5 مليار جنيه حالياً إلى 15 مليار جنيه، عبر زيادة عدد مؤسسات التمويل متاهي الصغر إلى 1000 مؤسسة.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## 5. محطات بارزة للهيئة خلال عام 2018

### تحديث البنية التشريعية والقرارات



1

صدور قانون رقم 17 بتعديل قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وقرار رئيس مجلس الوزراء بتعديلات اللائحة التنفيذية للقانون.

2

صدور القانون رقم 176 لسنة 2018 بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخفيض.

3

صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2734 لسنة 2018 بشأن النظام الأساسي لصندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيد منها لدى شركات التأمين.



4

الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم التمويل الاستهلاكي.

5

الانتهاء من إعداد مشروع القانون الموحد للتأمين وصنديق التأمين الخاصة.

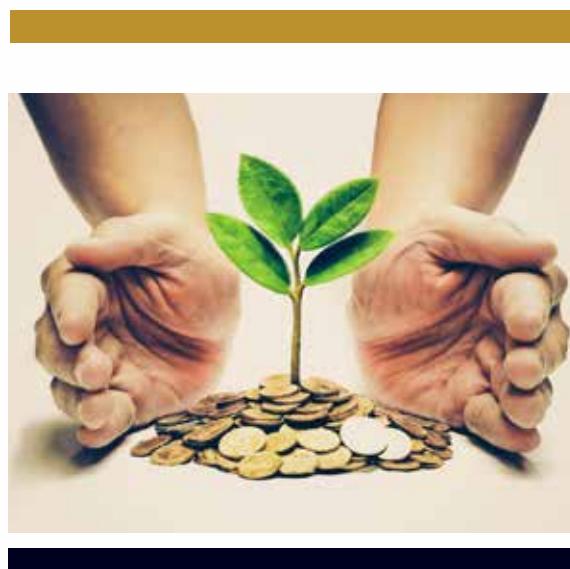


6

الانتهاء من إعداد مسودة أول دليل حماية للمتعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي.

نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls





**7**  
الانتهاء من دليل متطلبات الحكومة ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة لتوسيع المتعاملين بالتزاماتهم القانونية.

**8**  
تطوير قواعد صندوق حماية المستثمر بإضافة المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والقيمة.

**9**  
تعديل النظام الأساسي للصندوق الحكومي لتعطيل الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع.

**10**  
رفع مبلغ التأمين على حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق من 20 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه.

**11**  
الترخيص لجهات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.

**12**  
إصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل لجهات التمويل متناهي الصغر.

**13**  
استحداث تنظيم استخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول لجهات التمويل متناهي الصغر.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## جوائز وإنجازات



تحسن ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال بتقدّمها 9 مراكز في مؤشر (حماية حقوق صغار المساهمين).

**1**



### الضمادات المنقولة

وتقديمها 30 مركزاً في مؤشر (الحصول على الأئتمان) نتيجة لإطلاق وتفعيل السجل الإلكتروني للضمادات المنقولية.

**2**



الهيئة تفوز بجائزة الرقيب الأكثر ابتكاراً بأسواق المال بالقاربة الأفريقية لعام 2018 والمقدمة من مؤسسة African Investors

**3**

Most Innovative Capital Markets Regulator  
Financial Regulatory Authority of Egypt

WINNER 2018

الهيئة تفوز بجذوبية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الآيسكو) وتحتفظ بمقددها للدورة الثالثة على التوالي (2018-2020).

**4**



الأمم المتحدة تختار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لترأس المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال.

**5**

نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



# 2018

## تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية



6

انتخاب الهيئة رئيساً للشراكة المتوسطية لأسواق  
المال للعامين القادمين للدورة القادمة -  
2018 .2020



7

إشهارات سجل الضمانات المنقوله تصل إلى  
18.142 ألف إشهر بقيمة تبلغ 465 مليار جنيه.



8

إعادة هيكلة الهيئة إدارياً وتعظيم الموارد المالية  
لها.



9

مجلس إدارة الهيئة يصدر عدد 197 قراراً خالى  
عام 2018، من بينها 50 قراراً رقابياً وموافقات،  
و74 قراراً لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية،  
و73 قراراً يخص شئون الهيئة الداخلية.

10

رئيس الوزراء يستعرض دور الهيئة في المساهمة  
في تحقيق رؤية مصر، ويتابع أهم ملامح  
استراتيجية قطاع الخدمات المالية غير المصرفية.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## عضوية الهيئة في المؤسسات الدولية

سعياً من الهيئة لربط آخر التطورات في المجال المالي بكل ما هو جديد في مجال الاستدامة، تم عقد العديد من الشراكات وبناء العلاقات مع المؤسسات الرائدة على المستوى الدولي، نذكر منها ما يلي:



بنـى الجـسـور لاـ الحـواـاجـز  
Building Bridges not Walls



## 6. حقائق وإحصائيات لأداء القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

تطلع الهيئة بخطوات ثابتة وبمزيد من الجهد والطموح إلى التنظيم المتكامل للأنشطة المالية غير المصرفية، بما يعزز من عمق واستقرار الأسواق الخاضعة لرقابتها، ومد رقابتها للجهات والكيانات غير المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية لضمان حماية المتعاملين بها، والعمل على سلامة واستقرار تلك الأنشطة والحد من تعرضها للمخاطر.

لذا توازن الهيئة بين تحقيق إعتبارين، الأول: إضفاء الصبغة القانونية للأسوق المالية غير المصرفية، والإعتبار الثاني: تُسهل حرية الدخول إلى الأسواق والتجارة منها، سعياً لتوفير مناخٍ إستثماري آمن، يساعد على جذب رؤوس الأموال، ويؤمن التمويل اللازم للمشاريع المنتجة في الاقتصاد. وذلك في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقبها الهيئة وتشرف على تتميّتها وتعزيزها وتطويرها على النحو التالي:

### - قطاع سوق رأس المال



- ارتفعت قيم إصدارات السوق الأولي (للأسهم والسناد) من 143.6 مليار جنيه خلال عام 2017 إلى 220.2 مليار جنيه عام 2018 وذلك بمعدل نمو نسبته 53.3%.

- شهد رأس المال السوقى للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 750 مليار جنيه في نهاية عام 2018 مقارنة بنحو 825 مليار في نهاية عام 2017 بلغ نحو 9.1%.

### - قطاع التأمين



- ارتفاع قيمة إجمالي صافي إستثمارات شركات التأمين في نهاية يونيو 2018 لتصل إلى 99 مليار جنيه مقارنة بـ 86 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة 16.1%.

- وبلغت عدد الشركات التي تصدر وثائق تأمين إلكترونية 16 شركة تأمين بنسبة زيادة عن العام السابق 60%.

**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls





### - قطاع التمويل (العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم)

- بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح 2.2 مليار من هذا العام مقارنة بـ 1.4 مليار جم تمويلات ممنوحة خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 57%.
- فيما بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 41.7 مليار جنيه مقارنة بـ 28.6 مليار جنيه عن عام 2017 بمعدل نمو بلغ 46%.

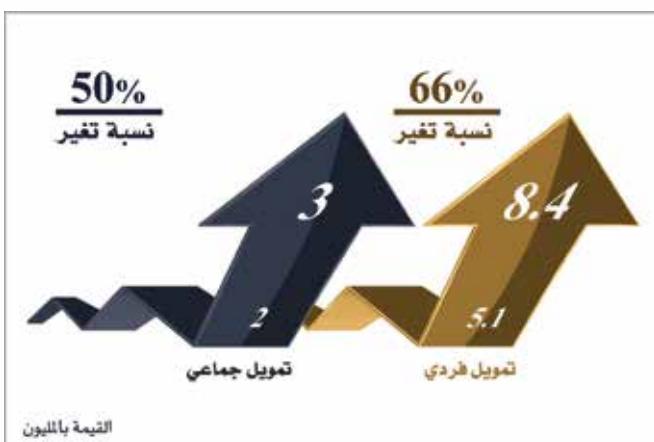


- وفيما يتعلق بإجمالي الأوراق المخصصة، بلغ عدد الأوراق 10.6 مقارنة بـ 8.9 لعام 2017 بمعدل نمو 19%.



### - قطاع التمويل متناهي الصغر

- ارتفعت أرصدة التمويل في نهاية عام 2018 إلى 11.5 مليار جم بمعدل نمو 62% عن العام السابق في حين بلغ عدد المستفيدين 2.8 مليون نسمة. وعلى صعيد تمثيل المرأة من هذا القطاع، فقد استحوذت الإناث على 69% تقريباً من إجمالي عدد المستفيدين.
- ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على 68.8% من إجمالي عدد المستفيدين وبنسبة 51% من إجمالي أرصدة التمويل الممنوح. كما تأسست 14 شركة جديدة تمارس النشاط فضلاً عن ستة وثمانين جمعية بفروعها المنتشرة في ربوع القطر المصري.



بنى الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls





نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## التنمية المستدامة في سطور

1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
2. السياق الوطني للاستدامة
3. استراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030
4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030

## التنمية المستدامة في سطور

يمكن تعريفها بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة في المستقبل - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧.



حيث تتطلب أن يعمل كل جيل على سبل الترشيد وتحسين نوعية الحياة في جميع المجالات الحياتية؛ حيث أصبح ذلك ضرورة عالمية ومحليّة، خاصة مع الزيادة السكانية، وزيادة مؤشرات الانحباس الحراري، وفقدان منظم للموارد الطبيعية التي تمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. لذا فإن التنمية المستدامة هي التوجه العالمي الجديد، وهي أمل العالم في مستقبل يجد فيه حلولاً لأزماته المزمنة، والذي حل محل مصطلح التنمية الاقتصادية نتيجة للتدهور البيئي، والمتمثل في:

- الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض الذي يعد سبباً لأكثر من 80% من الكوارث الطبيعية، والتي أصبحت شائعة الحدوث في الآونة الأخيرة.
- سوء الاستهلاك البشري للموارد البيئية، والتلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية والتصناعية غير المسؤولة تسبب أيضاً في حدوث كوارث بيئية جسيمة، ففي أقل من 50 عام فقد العالم نحو 60% من الحياة البرية.
- زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50% تقريباً، خلال الـ 26 عاماً الماضية، والتي تعد الأساس للتغير المناخي، كما أن أكثر من 24 مليار طن من التربة الخصبة تخفي كل عام، وثلثي الأرض في طريقه للتصحر.
- زيادة تقلبات درجات الحرارة تطرقاً في أرجاء العالم بين حرارة شديدة في مناطق إلى بروفة قارسة في مناطق أخرى، كما احتفي 35% من جليد القطب الشمالي؛ وهو ما يؤدي إلى تهديد العديد من المناطق الساحلية الهامة في العالم وأهمها مدينة الإسكندرية، وهي واحدة من أكثر المدن عرضة للفرق إذا استمر ارتفاع منسوب البحر على معدله الحالي. ومصر ليست استثناء، فعلى الصعيد المحلي، نجد أن مصر واحدة من البلدان شديدة التأثر بتغير المناخ وأكثرها عرضةً للمعاناة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعليه، وجب على النظام الاقتصادي الحالي أن يضع المزيد من الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الحسبان، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والاجتماعي.

بني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## 1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة (SDG's)، المعروفة رسمياً باسم الأجندة العالمية 2030، هي مجموعة من 17 هدفاً و169 غاية وضعتها منظمة الأمم المتحدة، لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد صممت تلك الأهداف بحيث تكون مترابطة فيما بينها لتبني القضايا والمشاكل الأبرز في العالم على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على حد سواء ومنها (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين - المياه - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية، وغيرها) وإيجاد حلول جذرية لها.

وفي جلسة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر من عام 2015 وافقت 193 دولة على اعتماد الأهداف السبعة عشر؛ لما تميز به تلك الأهداف من المرونة بما يهلها لمسايرة احتياجات كافة الدول، بحيث تضع كل دولة الأطر الوطنية التي تناسب مع طبيعة بيئتها وعدد سكانها ومواردها واحتياجاتها، والسبل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف، مع وضع حزمة من المؤشرات لرصد التقدم المحرز، بما يُساهم في المتابعة على الصعيد العالمي.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## 2. السياق الوطني للاستدامة

تضمن الدستور المصري النص على العديد من الأحكام التي تمثل ركائز للاستدامة، كما اشتمل على العديد من المبادئ التي تكفل حماية حقوق الإنسان ورعاية الطفل، وغيرها من المبادئ؛ إذ اشتملت المواد أرقام (9، 11، 12، 16، 17، 19، 23، 25، 27، 42، 44، 45، 50، 51، 53، 180، 183، 243) في ثناياها على ما يلي:

ففي الجانب الاقتصادي نصت المادة (27) على أن: (النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر).

وفي بعد الحفاظ على البيئة نصت المادة (46) على أن: (لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير الالزامية للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛ بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها).

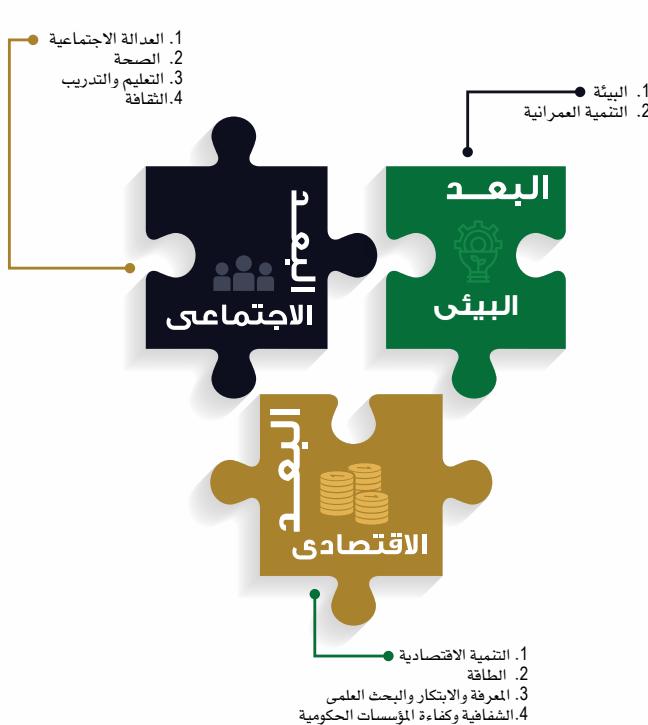
وفي بعد الاجتماعي كفلت المواد (9، 11، 12) - (51، 53، 180، 183) تأمين تكافؤ الفرص والقضاء على الفقر، والتمثيل المتكافئ لأعضاء المجالس المعنية من شباب وسيادات وعمال وفلاحين، والحق في التعليم، وحرية التعبير، وحرية العقيدة، فضلاً عن دمج فئات الشعب من ذوي الاحتياجات الخاصة.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



### 3. استراتيجية التنمية المستدامة- مصر 2030



تعتبر رؤية 2030 أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات

الحكومية وشركاء التنمية الدوليين، الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتزقات وقطاعات الدولة المصرية. وتهدف الاستراتيجية لتقديم مفاهيم النمو الاحتوائي المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتراعي مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة. وتم ربط أهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء محددة قابلة للقياس مرتبطة بمدى زمني محدد وتتناسب وترتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015. وتكون الاستراتيجية من 3 أبعاد أساسية (اقتصادي واجتماعي وبيئي)، وترتजز تلك الأبعاد على عدة محاور أساسية، كما تأخذ في الحسبان احتمالات المخاطر البيئية التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية خلال السنوات القادمة. ويرتजز البعد الأول، وهو البعد الاقتصادي، على محاور أربعة رئيسية، وهي محور التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة القطاعات التي تضمن انضباط واستقرار السوق المصري وقدرته على المنافسة عالمياً، ومحور الطاقة بحيث يصبح قطاع الطاقة المصري قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي بحيث يصبح المجتمع المصري مجتمعاً مبدعاً قادرًا على الابتكار، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والتي بدورها تضمن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

ويقوم البعد الاجتماعي كذلك على محاور العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة، بينما يستند البعد البيئي على محور البيئة؛ حيث تصبح البيئة عاملاً أساسياً ترتكز عليه القرارات الاقتصادية والتنمية ومحور التنمية العمرانية.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## 4. استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030

■ حرصت الهيئة على وضع رؤية ورسالة وأهداف واضحة تؤهلها لتنفيذ ما تصبو إليه من تطلعات لإرساء مبادئ التنمية المستدامة، وفيما يلي نستعرض ملامح هذه الاستراتيجية :

- **المساءلة** : حول الأداء داخلياً وخارجياً طبقاً للقوانين واللوائح، هو مبدأ أصيل تقوم عليه سياسة الهيئة.
- **الشفافية** : حيث تقسم كل تعاملاتنا بالوضوح، فالشفافية هي سلاحنا الأول لمكافحة الفساد.
- **الابداع** : لا نكتفي بطرح حلول مبتكرة وجديدة للمشكلات؛ بل نقوم أيضاً بإجراءات وقائية، مما يمكن أن يطأطى على السوق المصري.



مبادئنا

- **التواصل** : نستخدم منهج الحوار مع ذوي الشأن قبل البدء في تفعيل أي من القوانين، أو القرارات التي تصدرها.
- **الشمولية** : فمنهجنا لا ينبع أحداً من الأطراف المعنية يتخلّف عن ركب الاستدامة في جميع القطاعات.



رؤيتنا

- مواءمة السوق المالي غير المصرفي في مصر مع مسار التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030.
- توجيه الهيئة العامة للرقابة المالية كمؤسسة نحو الاستدامة لتصبح في طليعة الجهات الحكومية الرائدة والراعية لمبادئ الاستدامة.



رسالتنا

- بناء قدرات أصحاب المصالح في الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز الإدارة المستدامة والاستثمارات والمنتجات والخدمات الخضراء.
- تقديم تدابير لتعزيز الاستدامة على المستوى المؤسسي.



منهجنا الاستراتيجي

- توحيد مسار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأجندة المصرية 2030 من خلال التأثير المعاقب.
- تبني المبادئ العشرة للميثاق الدولي للأمم المتحدة كأساس لتصميم الاستراتيجية وتفيدها.
- ترتيب أولويات أهداف التنمية المستدامة وفقاً لمبادرة البورصات المستدامة.

■ تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الأهداف الخمسة ذات الأولوية المتضافة مع مبادرة البورصات المستدامة، وهي المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والعمل المناخي، والاستهلاك والإنتاج المسؤول، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، عن طريق تقديم تدابير لتعزيز الاستدامة على المستوى المؤسسي، من خلال إجراء حملات توعية وتنظيم الفاعليات والندوات ووضع خطط لبرامج تدريبية ومبادرات لتشديد الاستهلاك والاستخدام الأمثل لوارد، مع التركيز على فكرة الوعي البيئي والشمول المالي للنشء والشباب، والعمل على تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة العالمي والالتزامات على الهيئة العامة للرقابة المالية وممارساتها الداخلية، والمشاركة في الأحداث المحلية والمبادرات الوطنية والمؤتمرات وغيرها من الوسائل لتعزيز التمويل المستدام.

■ إطلاق مبادرات من شأنها مواءمة القطاع غير المصرفي في مصر مع مسار التنمية المستدامة، وبناء قدرات أصحاب المصالح في الأسواق المالية غير المصرفية لتعزيز الإدارة المستدامة والاستثمارات والمنتجات والخدمات الخضراء، وتقديم دعائم رؤية مصر 2030 لكل قطاع مالي في إطار رقابة الهيئة ومواءمة الاستراتيجيات القطاعية مع رؤية 2030، من خلال مشاركة الشركات التي تشرف عليها الهيئة في بناء الكفاءات في قطاع الاستدامة والتمويل، وتشجيعها على الانضمام إلى الميثاق الدولي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مصر.



أهدافنا

**بنـي الجـسور لاـ الحـواجز**  
Building Bridges not Walls



## الأهداف التي تركز عليها الهيئة



بدأت الهيئة حوار مجتمعي مع الشركات الخاضعة لرقابتها حول أهمية أهداف التنمية المستدامة

### المساواة بين الجنسين

5



لتعزيز فرص المرأة في شغل الوظائف، بما يعظم كفاءة تخصيص الموارد البشرية

### توفير فرص عمل دائمة

8



تقوم الهيئة بتقديم العديد من البرامج التدريبية والفرص التعليمية لكافة العاملين؛ عملاً على تقليص الفجوات المهارية، كما تقدم برامج تعليمية لطلبة الجامعات، والعاملين والمهنيين بالقطاع المالي غير المصرفي. وتعمل الهيئة على تيسير الحصول على الخدمات المالية غير المصرفية بمختلف أنواعها للمشروعات الصغيرة والم微型ة الصغرى، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتعزيز قدرات الشباب لمباشرة الأعمال الحرة.

### الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

12



من خلال تعظيم كفاءة الاستخدام وتقليل المخلفات في العمليات اليومية، مع اعتماد مبادرات وأدوات تشجع على رقائق استهلاك الموارد المالية والطبيعية، والحد من الفاقد منها

### العمل المناخي

13



تسعى الهيئة من خلال فتح وتوطيد أواصر التعاون مع الأجهزة والكيانات المتبنية لخلق وعي بيئي واسع للعاملين بالهيئة، وأيضاً الجهات ذات العلاقة لرفع الوعي بالأثار الاقتصادية السلبية جراء التغيرات المناخية، وكيفية التكيف معها، أو الحد من آثارها، ووضع الحلول المناسبة للتخفيف منها.

### عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

17



بانضمام الهيئة لمبادرة الإنفاق العالمي للأمم المتحدة، والمكتب التمثيلي لها بمصر. وباعتبار الهيئة مؤسسة داعمة في المبادرة المالية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-FI، تعزز الهيئة نقل وادخار مبادئ تلك المبادرات للسوق المالي غير المصرفي من خلال تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على التكيف التدريجي، والاندماج في سياسات التنمية المستدامة.

**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls



أصبحت الهيئة العامة للرقابة المالية في مطلع عام 2019 شريكاً أساسياً لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ لتصبح أول جهة حكومية مصرية تتضمن للميثاق وتبني مبادئه العشرة كمبادئ أساسية لها.

وتتركز المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة على أربع ركائز أساسية، وهي حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وهو ما يضمن بيئة عمل تراعي فيها كل مبادئ الاستدامة المؤسسية.



ولا تكتفي الهيئة بضميتها في مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، بل تسعى جاهدة لحث الشركات الخاضعة لرقابتها والعاملة في المجال المالي غير المصرفي للانضمام للمبادرة، وتبني مبادئها العشرة، ودمجها في استراتيجيتها؛ ابتكاراً من وعي الهيئة بدورها الإرشادي والرقابي على حد سواء.



## المبادئ العشرة لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة



### حقوق الإنسان

#### المبدأ الثاني

يتعين عليها التأكيد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان

#### المبدأ الأول

يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها

### معايير العمل

#### المبدأ السادس

يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.

#### المبدأ الخامس

يتعين عليها الالغاء الفعلي لعمل الأطفال.

#### المبدأ الرابع

يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري

#### المبدأ الثالث

على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي.

### البيئة

#### المبدأ التاسع

يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها

#### المبدأ الثامن

يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

#### المبدأ السابع

يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترافي إزاء جميع التحديات البيئية.

### مكافحة الفساد

#### المبدأ العاشر

يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة، ويوفر الموقع الإلكتروني للاتفاق العالمي المزيد من المعلومات حول المبادرة، بما في ذلك تعليمات الانضمام إليها.

**بني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls





نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

- على المستوى المؤسسي
- على مستوى القطاع المالي غير المصرفي



الأهداف ذات الأولوية للهيئة

## جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة على المستوى المؤسسي

تقوم السياسات الداخلية للهيئة على التوازن ما بين الحكومة والمجتمع والبيئة؛ حيث عملت الهيئة خلال عام 2018 على تبني سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد أصدرت رئاسة الهيئة مجموعة من القرارات الرامية لتنمية الإطار المؤسسي، وتحديث البنية التنظيمية لها، كما وضعت حزمة من التعليمات والإرشادات التوجيهية المؤكدة على ضرورة مراعاة العاملين لكافة مُعطيات الاستدامة في نطاق أعمالهم اليومية، بداية من العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، مروراً بتفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية لمراقبة الالتزام بقواعد الحكومة داخل الهيئة، انتهاء بإرساء أنظمة لشئون العاملين تأسس على اعتبارات:

- التحفيز والإثابة.
- دعم تكافؤ الفرص.
- تهيئة بيئه عمل لائقة.
- قواعد عادلة للتكرم المادي والمعنوي.
- تدوير العاملين بين إدارات وقطاعات الهيئة.

### 1. الحكومة

تنتهج الهيئة مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكّنا من قياس مدى دقة تنفيذ المهام ومطابقاتها لأهدافها الاستراتيجية، مع التبنّي بأوجه القصور ووضع تدابير لتلافيها في التوقيتات المناسبة. وتتكلّل من خلال تلك القواعد صقل وتنمية الموارد البشرية لديها، وتعظيم مواردها المالية.

#### المبادئ العامة لحكومة الهيئة :

- تطبيق المراقبة الداخلية الجيدة تحت إشراف مجلس الإدارة ورئيس الهيئة.
- وضع إرشادات وتعليمات واضحة لمبادئ الحكومة.
- وجود إطار عمل إجرائي فعال لرصد مدى الالتزام بتطبيق أحكام ولوائح وأخلاقيات العمل.
- الحدّ من المخاطر وتقديم التفاصيل الواافية لذوي الشأن في الوقت المناسب.



#### مجلس إدارة مستقل ومتوازن :

يتألف مجلس إدارة الهيئة من تسعة أعضاء من بينهم خمسة أعضاء غير تنفيذيين، أي أكثر من 50% من ذوي الخبرة، وهو ما يتوافق مع أفضل ممارسات الحكومة الدولية.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## هيكل تنظيمي متكمال

يُعد الهيكل التنظيمي من أبرز القرارات التي اعتمدتها مجلس الإدارة خلال عام 2018، حيث أولى فيه عنايةً بالغة بكل ما طرأ على ساحة السوق من مستجدات، تطلب إعادة الهيكل التنظيمي؛ لكي يكون فعالاً وقدراً على تنفيذ سياسات واستراتيجية الهيئة 2022-2022، كما تم دراسة والاطلاع على أفضل الهياكل الإدارية لهيئات سوق المال في العالم، حيث تضمن التعديل استحداث إدارات جديدة مثل إدارة التنمية المستدامة، وإدارة للمخاطر، ووحدة الرقابة على أعمال المستشارين الماليين، كما أتاح إمكانية الاستعانة ببعض الخبراء والتخصصات من خارج الهيئة، لاسيما المتعلقة بمهام تتطلب تخصصاً فنياً دقيقاً.



**وتلعب الإدارات التالية دوراً هاماً لتحقيق رؤية الهيئة للتنمية المستدامة**

### الادارة العامة للتنمية المستدامة :

تم استحداث تلك الإدارة لمتابعة استراتيجية الاستدامة داخل الهيئة؛ لتضمن مزيداً من الحوكمة ومراعاة المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية تجاه البيئة. وأيضاً ستعمل الإدارة على تنسيق جهود الهيئة مع كافة الأسواق المالية غير المصرفية التي تراقبها الهيئة في مصر؛ لضمان توافر التمويل الأخضر المستدام للقطاع المالي غير المصرفي. وأيضاً ستتولى الإدارة مسؤولية التنسيق والتعاون مع المؤسسات والاتحادات الدولية والإقليمية والمحليه المعنية بالتنمية المستدامة، وبصفة عامة التواصل مع الأطراف الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة.



### الادارة عامة للمخاطر :

وتحتسب بإجراء الدراسات وتحليل النتائج، عملاً على التنبؤ بما يمكن أن يطرأ من أحداث قد تؤثر على أداء الهيئة أو أداء الأنشطة الخاضعة لرقابتها، وذلك بهدف تقادري أو تقليل احتمالية الخسائر أو زيادة فرص لتحقيق مكاسب ونمواً قابل للتحقيق في المستقبل.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## ادارة المراجعة والالتزام :

مع بداية عام 2018 تم تفعيل دور إدارة المراجعة والالتزام، وذلك بأن تتبع مباشرةً رئيس الهيئة. وقد أوكل لها مهام عدة، بدايةً من التحقق بالالتزام بالأداب والمظهر الملائم للموظف العام، مروراً بـ المتابعة الدورية مع الإدارات بشأن مدى الانتهاء من أعمالهم، وأخيراً رفع تقارير بشأن ما يثبت عن مدى الالتزام بالضوابط المشار لها. وتهدف هذه الإدارة إلى عدم وجود أية مظاهر فساد أو إهمال، يمكن أن تشكل مسؤولية من قبل العاملين تجاه المتعاملين



## لجنة المراجعة :

تبعد مجلس الإدارة مباشرةً، وقد استحدثت تلك اللجنة لتقوم بأدوار عدّة على المستوى الداخلي للهيئة تشمل مراقبة أداء العاملين ومدى امتثالهم للتوجيهات ولوائح العمل والأطر القانونية الحاكمة للهيئة. وستعمل هذه اللجنة بجدية للتأكد من أن تعاملات العاملين لا تشكّل أيّاً من مظاهر الفساد الإداري.



## الافصاح والشفافية :

عكفت قيادة الهيئة على مد جسور التواصل وتوطيد الثقة مع العاملين بما يعزز ولائهم الوظيفي. وأرست تقليداً بعقد اجتماعات دورية مع كافة العاملين بالهيئة؛ للحفاظ على وجود علاقة مباشرة بينهم وبين قيادات الهيئة، وطرح التساؤلات سواء المتعلقة ببيئة العمل الداخلية أو المتعلقة بالسوق العالمي.



## الامتثال للقانون والتأكيد على عدم وجود تعارض في المصالح

### ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية :

فرض الدور - الذي تضطلع به الهيئة في الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية - على العاملين بالهيئة واجبات ومسؤوليات عظيمة الشأن، نظراً لدقّة وحساسية المجال الذي يعملون به؛ لذا تم وضع هذا الميثاق بهدف العمل على رفع مستوى أداء الهيئة والحفاظ على سمعتها كهيئة متميزة في خدماتها لكافّة المتعاملين معها، من خلال التزام العاملين جميعاً بالقواعد والأحكام والمبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق، بما يحفظ عليهم كرامتهم ومكانتهم الوظيفية ويケفّل حيادهم وعدم تعارض مصالحهم مع مصالح العمل والذي صدر في 2010.

### القيم والمبادئ الأساسية :

كما حدد الميثاق عدداً من القواعد فيما يتعلق بكلٍّ مما يلي:



- تداول البيانات وسرية المعلومات.

- الأنشطة والأعمال الخارجية.

- التعامل في الأسواق المالية.

- قواعد المظهر العام والسلوك الوظيفي.

- سياسة قبول الهدايا والمجاملات.

- تعليمات عامة لاستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات.

بنى الجسور لا الجواجم  
Building Bridges not Walls



**التأكيد على عدم وجود تعارض في المصالح :**

بهدف ضمان عدم وجود تعارض في المصالح صدر منشور داخلي في عام 2018 مرفقاً به خمسة نماذج للإفصاح والتأكيد على العاملين بالالتزام بعدم وجود أية تعارض في المصالح لهم مع ما يؤدونه من خدمات، ويوجب المنصور على العاملين الإفصاح عن مدى تملّكهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى لأوراق مالية، وما إذا كان أي منهم يشغل عضوية مجالس إدارة الجهات أو اللجان الخارجية، وعما إذا كان لهم تعاملات شخصية مع الجهات الخاضعة لـإشراف ورقابة الهيئة، وكذلك مدى شغل أحد أقاربهم من الدرجة الأولى لوظائف لدى إحدى الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

**تحسين مستويات الخدمات وسرعة الاستجابة للمتعاملين**

تعمل الهيئة باستمرار على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور الخارجي، سواء في جودة تلك الخدمات أو في المدى الزمني اللازم لإنجازها، كما تولي الهيئة اهتماماً بالغاً للاستجابة والرد على الأسئلة التي ترد إليها من الأطراف المتعاملين بالسوق، وذلك من خلال كافة طرق المراسلات العادية والإلكترونية.

**توفير بيئة تكنولوجية مواتية :**

- حيث بدأت الهيئة باتخاذ حزمة من الإجراءات التي استهدفت تحسين سير العمل ليكون أكثر كفاءة وبالسرعة اللازم.
- استعانت الهيئة بخبرات خارجية لتطوير أنظمتها وللتحول النوعي إلى ميكانة خدماتها. وقد أسفر ذلك عن تخصيص بوابة إلكترونية يتيح من خلالها الخدمات التي تقدمها الهيئة بشكل إلكتروني، بما يُسهل تبادل البيانات والمستندات إلكترونياً، توفيرًا للوقت واتساقاً مع طبيعة الأنشطة التي تراقب عليها الهيئة.
- كما قامت الهيئة بإجراء تطوير شامل للموقع الإلكتروني الخاص بها، وراعت فيه إتاحة المعلومات لكل الجهات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية، على قدم المساواة (سواء مستثمرون، شركات عاملة، أو متعاملون محتملون).
- تدشين برنامج المتابعة للمكاتب والمراسلات الواردة والصادرة من وإلى الهيئة، من خلال بوابة إلكترونية لتسهيل التعامل داخل الهيئة، وبما ييسر على العاملين إنجاز المهام والتکليفات الواردة، وإزالة العقبات الناتجة عن كثرة الإجراءات.
- إطلاق صفحة إلكترونية لخدمات العاملين، توفر كافة الأخبار ذات الصلة بأعمال الهيئة. وقد تعدد في حصيلتها ما يزيد عن 1400 خبر.
- توسيع نطاق تفويض المهام، وذلك على كافة المستويات الإدارية، بما ينعكس على سرعة إنجاز الأعمال والمهام.



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

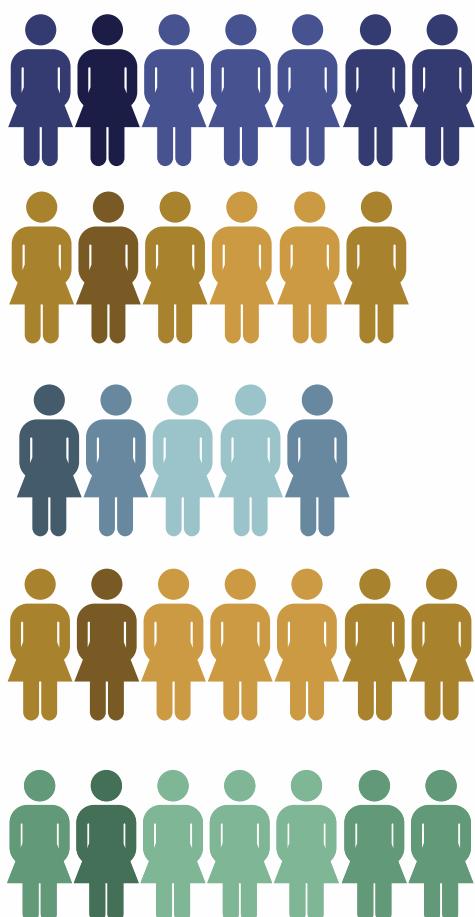
## 2. بعد الاجتماعي

يتحاور بعد الاجتماعي للاستدامة داخل الهيئة حول الكادر البشري، بم يتطلب من العمل على حسن توظيفه وتطوير أدائه وتمكينه، وتهيئة المناخ لبناء علاقات وظيفية وإنسانية إيجابية بين أفراده. وتتمثل أهم ركائز الهيئة في استدامة الموارد البشرية فيما يلي:

### البحث عن الكفاءات

تعمل الهيئة جاهدة على خلق بيئة عمل جاذبة تضمن توفير مناخ ملائم للعاملين للقيام بمهامهم الوظيفية بدرجة عالية من الكفاءة والتركيز، كما تخضع الهيئة المتقدمين لشغل الوظائف لديها للعديد من الاختبارات، فضلاً عن اشتراط حسن السمعة والنزاهة، بما يمكنهم من تحقيق المهام المكلفين بها، وأداء مهامهم الرقابية باستقلالية تامة، وتطوير الأسواق المالية غير المصرفية بكفاءة وجودة عالية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت في عام 2018 باستقطاب عدد 38 من أوائل الجامعات حديث التخرج للعمل بإداراتها المختلفة، وذلك بعد أن تم تدريسيهم لمدة 6 أشهر.

### المساواة وتكافؤ الفرص



نسبة تمثيل المرأة إلى إجمالي العاملين بالهيئة

30%

40%

50%

33%

32%

نسبة رؤساء الإدارات المركزية

نسبة مدير تنفيذي

نسبة مدير عام

نسبة مشرف / مدير إدارة

بنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls





نسبة مستشار ب / عقد

20%



نسبة الأخصائيين

33%



نسبة المكتبيين

25%



نسبة المتدربين - العاملين الجدد

71%

تعتمد الهيئة سياسات داعمة للتنوع، مُمكنة للعاملين، وبالاخص المرأة على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون، وذلك على الوجه الذي يعكسه الجدول التالي الخاص بالوظائف في الهيئة.

وبتحليل تلك البيانات يتبيّن الآتي:

- بلغ إجمالي عدد القوى العاملة بنهاية عام 2018 عدد 835 موظفاً.
- مثلت النساء نسبة 30% من إجمالي الوظائف، وهذه النسبة قابلة للارتفاع إذا استبعدنا الوظائف الحرافية التي تمثل ما نسبته 13%， ويشغل الرجال معظم وظائفها.
- يعد الأخصائيون أعلى كتلة عاملة، حيث تمثل نسبة 52% من إجمالي القوى العاملة، وهذه الكتلة هي المنوط بها تطبيق وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة التي تراقب وتشرف عليها الهيئة، وتباين اختصاصات تلك الشريحة الوظيفية فيما بين (مفتشين، مراقبين، باحثين، محللين، أخرى).
- تقاسمت السيدات مع الرجال المناصب القيادية لمستوى المديرين التنفيذيين.
- توزعت المناصب القيادية العليا (رؤساء الإدارات المركزية) فيما بين السيدات والرجال بنسبة 60% للرجال، و40% للسيدات.



### دمج العاملين ذوي الاحتياجات الخاصة

راعت لائحة شئون العاملين وضع واحتياجات هذه الفئة، فخصصتهم بأحكام مثل تخفيض ساعات العمل.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## مناخ عمل محفز

اعتمدت قيادة الهيئة آليات عادلة وفعالة تكفل توفير مناخ إيجابي مهني لتطوير أداء العاملين، والكشف عن الكفاءات المميزة وتمكينها، وتخالص أبرز ملامح هذا النهج فيما يلي:

- استحداث مستويات إدارية جديدة في هيكل الوظائف

مثل:

- نائب رئيس قطاع.

- نائب رئيس إدارة مرکزية.

- تكريم العاملين المتميزين مادياً وأديبياً. وفي هذا الإطار

شهدت الهيئة تكريماً واسعاً للعاملين المتميزين في يونيو

2018 مع نهاية السنة المالية.

- تقدير الإدارات المتميزة فورياً من خلال خطابات الشكر الإلكتروني، التي يتم إرسالها لكافة العاملين بالهيئة عن طريق البريد الإلكتروني الداخلي.

- اتباع سياسة تدوير العاملين ونقلهم فيما بين الإدارات المختلفة، في إطار موازنة دقيقة بين صالح العمل، وصالح العاملين، ولضخ دماء جديدة في الإدارات؛ حيث بلغ إجمالي العاملين المنقولين بين مختلف الإدارات 93 عاملاً، في مقابل 39 عاملاً في العام الماضي.

- منح مزايا تفضيلية لأبناء العاملين في المؤسسات العلمية المرموقة؛ حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، يسمح بـالحاصل على درجة البكالوريوس في برامج الدراسات العليا بالأكاديمية، مع إجراء خصم مالي على رسوم الدراسة.

- تضمين لائحة شئون العاملين آليات واضحة ومحددة لإبداء تحفظاتهم على أوضاعهم، أو الإجراءات المتخذة في شأنهم ومنها:

- رفع الشكوى للقيادة العليا، رئيس الهيئة أو نائبيه.

- تقديم تظلم وفقاً للطرق المعتمدة التي رسمها القانون.

**مبادرات تُنمِي الولاء الوظيفي للعاملين**

- إنشاء صالة ألعاب رياضية مزودة بأحدث الأجهزة لخدمة كافة العاملين بالهيئة.
- تعزيز دور صندوق الرعاية الاجتماعية (صندوق الكوارث)، والذي يكفل توفير الدعم المالي في الحالات الإنسانية والاجتماعية التي تتضمن تقديم العون للعاملين. وقد تم صرف إعانات مالية لعدد 29 حالة خلال 2018.
- مشاركة العاملين في صنع القرار؛ وإتاحة فرص إبداء المقترنات في إعداد الاستراتيجية القومية للهيئة 2018 - 2022.
- الاستخدام الواسع لاستطلاعات الرأي الإلكترونية حول تطوير العمل بالهيئة والتصويت على المبادرات التي يتم طرحها.
- تلقي الأفكار الابتكارية لتصميم شعار جديد للهيئة.
- الإسهام في برامج تطوير تكنولوجيا المعلومات ودليل أداء المهام بالهيئة.



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

## برامج تدريبية تعمل على اكتساب المعرفة وصقل المهارات

تعتمد الهيئة برنامجاً سنوياً لتدريب العاملين؛ بهدف تطوير أدائهم وصقل خبرتهم العملية، سواء من خلال التدريب داخل الهيئة أو التدريب لدى جهات ومؤسسات متخصصة من ذوي الخبرة.

### - التدريب داخل الهيئة:



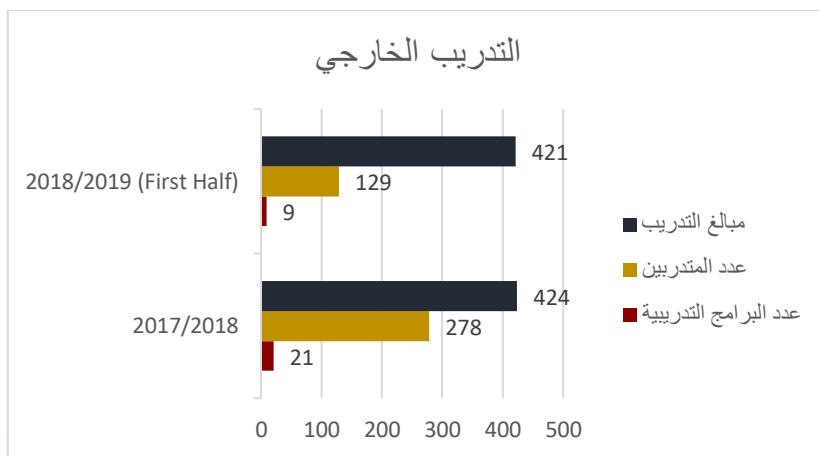
قامت الهيئة خلال عام 2018 بتقديم العديد من البرامج التدريبية المتميزة للعاملين، أثرت في ذلك اطلاعهم على المستجدات بالسوق، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب تخصصاً دقيقاً. وفي هذا السياق، تم عقد الندوات والدورات التدريبية التالية للعاملين بإجمالي عدد 163.5 ساعة تدريبية خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2018.

الساعات التدريبية	المشاركون	التدريب الداخلي	م
3	جميع العاملين بالهيئة	ندوة حوكمة الشركات	1
6	56 موظف	مقدمة عن أسواق المال وصناديق الاستثمار	2
24.5	92 موظف	الفحص المبدئي المكتبي للقواعد المالية	3
10	21 موظف	دور الشئون القانونية في حماية أموال الجهات العاملين بها	4
120	20 موظف	المشتقات المالية	5
163.5		اجمالي ساعات التدريب الداخلي من يوليو حتى ديسمبر 2018	

- التدريب خارج الهيئة:

في إطار رغبة الهيئة في تنمية وتطوير ثروتها البشرية، ومن أجل بناء علاقات تعاون قوية ومستمرة، قامت الهيئة بإبرام عدة بروتوكولات تعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات والأكاديميات والجمعيات من ذوي الخبرة، وذلك لتقديم الخدمات التدريبية في مختلف المجالات، حيث تتوزع البرامج المقدمة بين برامج فنية متخصصة، وأخرى إدارية، وبرامج الحاسب الآلي، وبرامج حماية المنشآت.

ويوضح الجدول التالي عدد البرامج التدريبية والمتدربين ومبالغ التدريب للعام المالي 2017/2018 وما تم إنجازه خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2018 بإجمالي عدد ساعات تدريبية بلغت 174 ساعة.



هذا بالإضافة إلى المشاركة في عدد من الندوات وورش العمل خارج الهيئة ومنها:

دورة تدريبية بالجامعة الألمانية بعنوان (تكنولوجيا المعلومات والجرائم الإلكترونية وآليات التصدي لها). وقد لبى الدعوة العديد من أعضاء الهيئة المشغلين بالقانون والقائمين على تطبيق أحکامه، وتتناولت أعمال الدورة كل ما هو مستحدث من علوم وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، وما يقتضيه من آليات ونظريات ومفاهيم لمتابعة أحدث التطورات التكنولوجية.



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

### المشاركات والفاعليات المتبادلة مع الهيئات الموازية

حيث تم توفير تدريبات للعاملين بالجهات الرقابية الموازية ومنها، سلطنة عمان، والإمارات، ليبا.

### مشاركة الهيئة في برنامج القيادة للهيئات الرقابية

شاركت الهيئة في برنامج القيادة للهيئات الرقابية بالمملكة المتحدة، بأحد نائبيها وإحدى الزميلات بالإدارة الوسطى، سعياً لصقل الخبرات وتبادل أفضل الخبرات؛ لدعم تمكين المرأة لاعتلاء المناصب رفيعة المستوى.

### العمل بنظام الساعات المرنة

يجري العمل بالهيئة بنظام الساعات المرنة، وهو ما يمنح العاملين مرونة في مواعيد الحضور والانصراف، وذلك للتيسير على العاملين في اختيار التوقيتات المناسبة لهم التي تتلاءم مع ظروفهم، حيث انعكس ذلك إيجابياً على أداء العاملين؛ لما يوفره للعاملين من القدرة على تكيف ظروفهم الاجتماعية مع مواعيد العمل.



كما سمحت التعليمات للعاملين بتحفيض عدد الساعات بمقدار ساعة لتكون 6 ساعات يومياً (للعاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو العامل الذي لديه ولد من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو العاملة التي ترضع طفلاها، أو العاملة الحامل من الشهر السادس للحمل)، كما سمحت اللائحة بتحفيض عدد الساعات بمقدار ساعتين للظروف التي تقدرها الهيئة.



حيث أثبتت الكثير من الأبحاث أن تطبيق المنظمة لسياسات عمل مرونة يعزز الانسجام بين عمل الموظف وحياته الشخصية، حيث تأخذ طبيعة العمل طابعاً إيجابياً، فالموظف يشعر بالاحترام والثقة عندما يرى أن المنظمة التي يعمل بها تتعاون معه في تحقيق أهدافه الشخصية، فينبع عن ذلك شعور بأن عليه أن يتعاون مع المنظمة لتحقيق أهدافها. عندما تسود هذه الثقافة بين الموظفين يبدأ الحاجز الذي يفصل بين أهداف الموظف الشخصية وأهداف عمله بالتلاشي فيصبح نجاح الموظف من نجاح المنظمة لأنه الآن قد صار شريكاً متقارناً يسعى لتطوير المنظمة وتحقيق النجاح لها.



كما أن مرونة جدول العمل تسبب انخفاضاً ملحوظاً في معدل التوتر في بيئة العمل، حيث يشعر الموظف الذي يمتلك نوع من التحكم في وقته بتعلق كبير بعمله، فإن العقل البشري يطبع لحكم الذات والتحكم في اتخاذ القرارات، ولو سألت معظم الموظفين عن أكبر أسباب التوتر في حياتهم، ستجد أن معظمهم يتوتر لعدم قدرته بالتحكم بوقته بشكل جيد، فهو لا يستطيع أن يعيش حياته خارج وقت العمل وحياته الشخصية أصبحت جزء لا يتجزأ من حياته العملية. وبشكل عام، فإن الموظفين الذين ينعمون بحياة شخصية سعيدة يؤدون بشكل أفضل ويكونون أكثر تفاعلاً ونشاطاً في حياتهم العملية. لذلك يعد خفض معدل التوتر في العمل من أهم أولويات إدارة الموارد البشرية لما في ذلك من عائد مباشر على رفع أداء الفرد وتحسين الحالة الصحية للموظف على صعيد خاص والمنظمة على صعيد عام.



الصحة والسلامة

في إطار اهتمام الهيئة بالعاملين بها وحرصاً على مبدأ الوقاية خير من العلاج، بادرت الهيئة بعمل تحليل فيروسي C و B لجميع العاملين بها، وذلك من خلال بوليصة التأمين الطبي بمقر الهيئة.

كما تم عمل ندوة تثقيفية عن كيفية الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي للسيدات العاملات فوق سن الأربعين، وأيضاً طرق الوقاية والعلاج، فضلاً عن إجراء فحص طبي مجاناً لهم.

وقد تضمنت لائحة شئون العاملين منح العامل المخالط

لمريض بمرض معد إجازة مدفوعة الأجر للمدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة، وذلك بهدف توفير مناخ صحي للعاملين بوجه عام.

كما أصدرت الهيئة تعليمات بشأن الامتثال لقانون مكافحة التدخين رقم 154 لسنة 2007، وحظرت التدخين تماماً داخل المبني.



**نبني الجسور لا الحواجز**  
Building Bridges not Walls

### 3. البعد البيئي

رغم اقتصر التأثيرات البيئية لأعمال الهيئة على استهلاك الطاقة والمياه والورق، إلا أن الهيئة أخذت على عاتقها المسئولية نحو الإسهام الفعال في الحد من التأثيرات المحتملة لظاهرة التغيرات المناخية ودعم تحسين البيئة، واستهدفت من ذلك الوصول إلى منهج متكامل نحو توفير مناخ صحي للعاملين، والمساهمة في تحسين البيئة الداخلية.

وفي هذا السياق، برزت البيئة كبعد محوري في استراتيجية الهيئة للتطوير والتنمية المستدامة، حيث عملت على تحديد الفرص الملائمة لزيادة كفاءة الأداء، والعمل على تحقيقها بما يُرشد الاستهلاك والنفقات.

وتمكنَت الهيئة من إحراز تقدُّم ملحوظ على مستوى البيئة بكافة ركائزها (تعزيز البيئة الخضراء، واستهلاك الكهرباء والمياه، فضلاً عن ترشيد استخدام الورق)، نتيجة لبنيتها أَسْسَاً ومناهج متعددة تتفق والبنية التحتية لها.

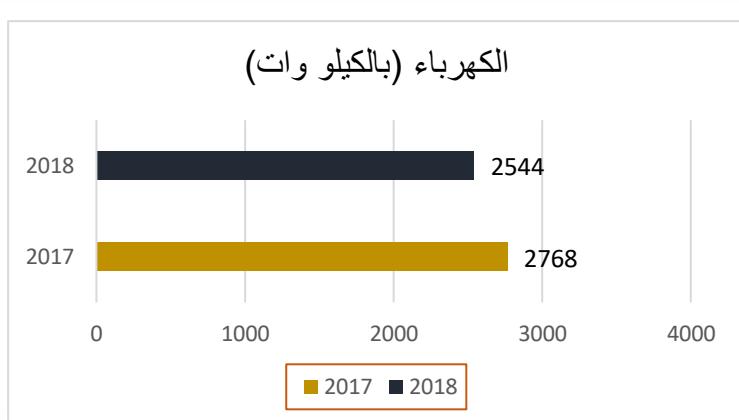
#### نحو بيئة خضراء

بدأت أولى خطوات الهيئة نحو تحسين المناخ البيئي بالانتقال إلى القرية الذكية بمدينة السادس من أكتوبر، حيث أُسفر ذلك عن (إغلاق كلي لعدد ثلاثة فروع).

كما شملت جهود الهيئة العمل على زيادة المسطحات الخضراء، وكذا الانتشار الجيد للنباتات داخل كافة مباني الهيئة، بما يعمَل على تعزيز الأوكسجين.

وقد روعي أثناء تصميم مبني الهيئة الجديد في القرية الذكية الحرص على اتباع أحدث المعايير والتكنولوجيات في أنظمة إدارة المباني؛ بما مكِّن الهيئة من تجنب استنزاف الموارد الطبيعية.

#### استهلاك الطاقة



تبنت الهيئة مزيجاً من أنظمة متعددة تعمل بشكل متزامن ومتجانس؛ بما يحقق الأهداف المرجوة من توفير الطاقة، والتحول نحو بيئة خضراء.

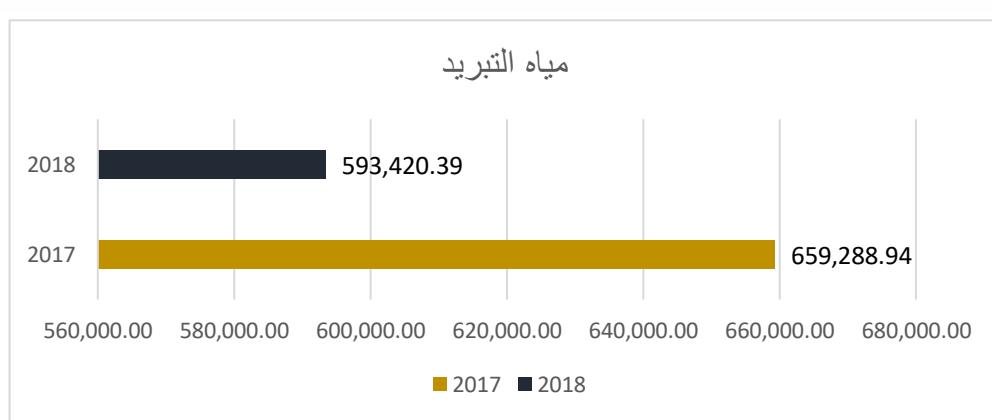
وفي هذا الشأن تقوم الهيئة باستخدام أحدث تكنولوجيات إدارة المباني لتشغيل المبني الرئيسي بالقرية الذكية، بالإضافة إلى أفضل مواد العزل والبناء لمنع تسرب الطاقة، إذ إن المبني مجهز بشكل مثالٍ بكاشفات للحركة للتحكم في



الضوء، وكاشفات للحرارة للعمل على خفض استهلاك طاقة التكييف. كما تستخدم الهيئة سياسة عمل صارمة لتقليل الاستهلاك مثل (وضع الأجهزة والمعدات وضع النوم (sleep mode))، واستخدام ماكينات التصوير المركزية بدلاً من الطابعات الشخصية. واعتمدت الهيئة العمل بنظام BMS والذي يعمل على مراقبة استهلاك الطاقة عن كثب والكشف عن أي خلل بأي مكون من مكونات النظام. وقد أسفرت هذه الجهدود على انخفاض مستوى استهلاك الطاقة خلال عام 2018 إلى 8% مقارنة بالعام السابق.

كما كان لقطاع خدمات المعلومات بالهيئة دور محوري في الاعتماد على شراء الأجهزة والمعدات ذات استهلاك أقل للطاقة واستخدام نظام (Power Over Ethernet) في تشغيل أنظمة الاتصال الصوتية وكاميرات المراقبة، والتي تعمل بأقل استهلاك للكهرباء.

### استهلاك المياه



رغم اقتصر استخدام المياه على الاستخدامات الشخصية للعاملين، فضلاً عن أغراض تنظيف المبني والحفاظ على المسطحات الخضراء التي تم توزيعها بالمبني، إلا أن الهيئة سعت خلال هذا العام لتبني ممارسات وأسس استطاعت من خلالها تخفيض استهلاك المياه المبردة بواقع 10% عن العام المنقضي.

### خفض استخدام المكاتب والمراسلات الورقية

قامت الهيئة بإعداد كتاب دوري في عام 2018 يقرر الاعتداد بالبريد الإلكتروني كوسيلة رسمية للمراسلات المتبادلة بين الهيئة وكافة الأطراف المعاملة معها، بما يُسهم في تبسيط وتيسير الإجراءات بين الهيئة والمعاملين معها، ويدعم سياسة بيئية نظيفة خالية بأقل معدل من استخدام الورق.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## جهود الهيئة لتطبيق الاستدامة

### على مستوى القطاع المالي غير المصرفي

أصبح المستثمرون في مختلف أنحاء العالم يدمجون عوامل الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية على نحو متزايد؛ لذا فإن تبني ودمج الاستدامة في استراتيجيات الشركات يجعلها أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال، ويعزز من قدراتها التنافسية في السوق.

لذا تم صياغة استراتيجية الهيئة الشاملة 2018 - 2022 بما يؤكد على أهمية إجراء مبادرات الشمول المالي، وتوفير أدوات تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، وتطوير مستويات الحكومة لشركات، وتحفيز الشركات على الاستدامة والمشاركة في المبادرات الدولية للبيئة والمجتمع.

كما مهدت الهيئة الطريق لتطوير قطاع مالي غير مصرفي، من خلال رئاستها للمشاركات الدولية التالية:



- اجتماع المجموعة الاستشارية لهيئات أسواق المال العالمية بمقر الأمم المتحدة بجنيف، والذي تم الاتفاق فيه على تبني أهداف الأمم المتحدة من خلال دعم التمويل المستدام، وتحفيز الشركات على مزيد من الإفصاحات طبقاً للمعايير الثلاثية للحكومة ESG، وحث المستثمرين على مراعاتها، مع إيلاء أهمية لنشر الثقافة، والوعي المالي.



- المشاركة في مؤتمر الأستانة للتمويل المستدام بكازاخستان، والذي أكد فيه رئيس الهيئة على أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة ليس خياراً بل واجباً على كل الدول، وأنه يجب منح حوافز استثمارية وضرебية لتحقيق ذلك.



- ترأس الأستاذ الدكتور / رئيس الهيئة الحوار العالمي لمبادرة أسواق المال المستدامة - SSE حول دور هيئات الرقابة لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتعقد هذه المبادرة مرة كل عامين: للجمع بين قادة السوق سعياً لتبادل الآراء حول أفضل الممارسات لدعم السوق.

- شهد الحوار العالمي إطلاق تقرير بعنوان «كيف يمكن

لمرأبى الأسواق المالية دعم أهداف التنمية المستدامة»؛ حيث استعرض رئيس الهيئة - في التقرير الذي أسمى فيه أكثر من 70 خبيراً عالمياً 35 حالة عملية من 19 سوقاً عالمياً، وخلص التقرير إلى أهمية بناء القدرات والخبرات في مجال التنمية المستدامة.

بنـي الجـسور لاـ الحـواجز  
Building Bridges not Walls



## ا. حوكمة القطاعات المالية غير المصرفية

انطلاقاً من الدور البارز الذي تقوم به الأنشطة المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة بشكل عام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسعياً لبلوغ هذه الأهداف عملت الهيئة على نهج خطط متوازية تمحور حول تهيئة مناخ جاذب للاستثمار المستدام والأخضر، ودعم ثقة المستثمرين في ضخ أموالهم للمساهمة في الاستثمار في المشاريع الخضراء، فضلاً عن زيادةوعيهم والمجتمع بصفة عامة بأهمية الأسواق المالية غير المصرفية وخاصة ما يتعلق منها بالمشاريع الخضراء، من أجل خلق مجتمعات قادرة على اتخاذ قرارات استثمارية صائبة.

### حماية حقوق صغار المساهمين

بالتعاون مع الجهات ذات الصلة تم تعديل بعض الأحكام المنظمة لحماية حقوق صغار المساهمين بقانون سوق المال وقانون الشركات وتعديل قواعد القيد والشطب، وهو ما كان له مردود إيجابي على مؤشر «حماية حقوق صغار المساهمين» وفقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي «ممارسة أنشطة الأعمال» Doing Business Report لعام 2018، إضافة إلى الآثار الإيجابية على الاقتصاد المصري.

### دليل حوكمة الشركات الاسترشادي عن مركز المديرين المصري

صدر دليل حوكمة الشركات الاسترشادي عن مركز المديرين المصري - التابع للهيئة - في عام 2016، مُنظماً للعديد من الأدوات التي تعزز من دور الإفصاح باعتبارها أداة فاعلة لجذب المستثمرين سواء المصريون أو الأجانب، إلى جانب تنظيمه مسائل أخرى تعمل على تقوية المؤسسات المالية. وكان أبرز ما ورد به، الإشارة إلى أهمية إعداد الشركات لتقارير الحوكمة وأيضاً تقارير للاستدامة.

### الزام الشركات المقيدة بتقديم تقارير سنوية للحوكمة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة في مارس من عام 2018، ملزماً الشركات المقيدة بتقديم تقرير سنوي للإفصاح عن الحوكمة، اعتباراً من السنة المالية التي تنتهي في 31/12/2018، أو 30/6/2019، وعرض تقاريرها على الجمعية العامة ملحقاً به تقرير يتضمن تعليق وملاحظات مراقب حسابات الشركة عن تقرير الحوكمة، وذلك وفقاً للنماذج التي تعدتها الهيئة في هذا الشأن، فضلاً عن إلزامها بإدراج نظام التصويت التراكمي بما يسمح بالتمثيل النسبي بنظامها الأساسي.

### آلية التصويت التراكمي

- تضمنت قواعد القيد والشطب، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (154) لسنة 2018، وجوب بأن ينص النظام الأساسي للشركات على استخدام آلية التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي لصغار المساهمين في عضوية مجلس الإدارة كلما كان ذلك ممكناً؛ بما يعزز من حقوق الأقلية، ويضمن مشاركاتهم الفعلية في اتخاذ القرارات.
- تم التأكيد على اعتبار هذه الآلية مطلباً ضرورياً عند التأسيس أو الترخيص لأي من الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية (سواء في مجال التمويل العقاري، أو التأمين، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى)، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (155) بتاريخ 30/9/2018.



- ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستفادة في هذا الشأن، أعدت الهيئة دليلاً عن التصويت التراكمي، مخاطبة به المتعاملين في أنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة للتعرّف بهذه الآلية، ومفهومها، وكيفية تطبيقها.

### ضوابط إضافية لتعزيز حقوق الأقلية

تضمنت التعديلات الأخيرة على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 أحكاماً خاصة بحماية الأقلية تمثلت في:

- أحقيّة المساهمين المالكين لنسبة 5% في طلب وقف قرارات الجمعية العامة التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم.
- تشديد فرض العقوبة على كل من يستحوذ على أوراق، أو أدوات مالية دون تقديم عرض شراء إجباري للأقلية في الحالات التي تستوجب ذلك، وعدم جواز التصالح في هذه الجرائم إلا بعد إجراء عملية الشراء.
- تعزيز دور جماعة حملة الصكوك والسنادات، والتي تعمل على تحقيق حماية المصالح المشتركة لحملة أي من الأدوات أو الأوراق المالية المعنية بها، ولا يجوز لها أن تتخذ أية إجراءات من شأنها زيادة أعباء أعضائها أو عدم المساواة بينهم.

### ترسيخاً أكبر لحكومة مجلس الإدارة

- تضمن قراراً مجلس إدارة الهيئة رقم (59) لسنة 2018، و(164) لسنة 2018، بشأن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ونشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، لا تزيد عدد مرات عضوية العضو المستقل لمجلس الإدارة عن دورتين متتاليتين.
- كما أكدت تلك الأحكام على عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إلا في الأحوال التي توافق عليها الهيئة.

### توسيع نطاق استقلالية دور مراقب الحسابات

نظرًا للدور البارز الذي يقوم به مراقب الحسابات، وأخصها التأكيد من مدى قيام الشركة بالالتزام بمعايير المحاسبة المصرية عند إعدادها القوائم المالية، لذا فقد استحدث النص - وفقاً للقرارين المشار لهما - على أن يكون تعينه بناءً على توصية من لجنة المراجعة، وبحد أقصى ست سنوات متتالية.

### مكافحة الفساد وتوسيع دور الرقابة الداخلية للشركات

تقوم الرقابة الداخلية بأدوار بارزة عدّة في مكافحة الفساد والحد من المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، والتأكد بشكل عام من قيام الشركة بالدور الذي رسمه لها نظامها الأساسي، وبما يتوافق مع أحكام القانون، لذا تم تعزيز دور الرقابة بإلزام الشركات (العاملة في مجال الأوراق المالية ونشاطي التأجير التمويلي والتخصيم) بتشكيل لجنة للمراجعة، وللجنة للمخاطر، وللجنة للمكافآت، وأخيراً لجنة للحكومة.

وقد تضمنت التعديلات الأخيرة التي تمت على قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 إلغاء التعامل بالأسهم لحامليها، تعزيزاً لـ مكافحة غسل الأموال، وحماية حامل الأسهم حسن النية.



**عدم تعارض المصالح وعقود المعاوضة**

بجانب التأكيد على هذا المبدأ في فصل مستقل باللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992، والتأكيد عليه وفقاً لقواعد القيد والشطب للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فقد تم استحداث النص على ذلك المبدأ من خلال حظر أن يكون عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة. ومع التأكيد على الإفصاح للهيئة والمساهمين عن أية أحداث تتعرض لها الشركة، وخاصة أي تعديل في تشكيل مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

**التأكد على نزاهة أعضاء مجالس إدارات الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة**

احتلت مسألة نزاهة أعضاء مجلس إدارة الشركات أولوية بالغة على كافة الأنشطة، حيث اشترطت كافة القرارات ذات العلاقة ألا يكون قد صدر ضد أعضاء مجالس إدارة الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة أية أحكام بعقوبة جنائية أو جنحة أو جريمة ماسة بالشرف والأمانة، وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على العضوية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

**حماية حقوق أصحاب المصلحة (المساهمين والمعاملين)**

قبيل انتهاء عام 2018، وفي خطوة عكست مدى حرص الهيئة على حماية حقوق المعاملين والمساهمين للشركات العاملة في الأنشطة العاملة في مجال الأوراق المالية، تم تحديث نظم عملية الإيقاف المؤقت لعمل الشركات، بما يستهدف تمكين العملاء والمعاملين والمساهمين من متابعة مستحقاتهم المالية بالشركات، قبل إيقاف نشاطها.

**إحصائيات عن تمثيل المرأة في مجالس الإدارات**

خطت الهيئة خطوة عملية نحو دعم تمثيل المرأة في مجالس الإدارات، وذلك بانضمامها إلى «تحالف المرأة في مجالس إدارات الشركات»؛ حيث وقعت على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال - الجامعة الأمريكية بالقاهرة في 2018. وبهدف التحالف إلى تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرافية (الشركات المقيدة بالبورصة، وشركات التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم وصناديق التأمين) بالكشف عن نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الأنشطة المختلفة، فضلاً عن المتابعة الربع سنوية للكشف عن مدى التنوع في هيكل تشكيل مجالس إدارات الشركات (وفقاً النوع) وإتاحة نتائج الدراسات الكمية التي تعدها الهيئة في هذا الشأن.



## 2. بعد الاجتماعي

للبعد الاجتماعي في السوق خصوصيته بطبيعة الحال، إذ هونسيج لشبكة من العلاقات الاجتماعية الموجهة لصالح استقطاب كافة الأطراف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في الأسواق المالية غير المصرفية. إن الهيئة تتطلع وفقاً لهذا الفهم من منظور ديناميكي يعمل على الوصول بالاستدامة من أقصر الطرق لكل من تطلع لتقاعدهم الإيجابي في تحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار يمكن أن نرصد أبرز جهود الهيئة التالية:

### تدريب وورش عمل للمتعاملين

#### - ورشة عمل عن التصويت التراكمي

عقدت الهيئة ورشة عمل على مدار يومين متاليين لممثلي 100 شركة مقيدة بالبورصة المصرية لشرح مفهوم التصويت التراكمي، والتمثيل النسبي لرأس المال في مجلس إدارة تلك الشركات.

#### - ورشة عمل عن مهام المستشارين الماليين المستقلين

عقب إصدار الهيئة لقرارها المنظم لضوابط وشروط قيد المستشارين الماليين، قامت بتنظيم حلاقة نقاشية مع المستشارين الماليين تتناول واجباتهم ومهامهم في ضوء ما استجد من ضوابط، وفي مقدمتها استيفاء شروط الخبرة والكفاءة المهنية، واحتياز الاختبارات التي تجريها الهيئة في هذا الشأن.

#### - ورشة عمل عن «تسعير تأمينات الممتلكات والمسؤوليات»

عقدت الهيئة ورشة عمل تطبيقية لمدة يومين عن تسعير تأمين الممتلكات والمسؤوليات، بمشاركة مجموعة رئيسية من شركات التأمين المصرية. حيث ركزت على تعميق دور الخبير الاكتواري بأن يُشارك في عملية التسعير للمنتج التأميني، بدلاً من انحصار دوره في إعداد وتقدير المخصصات الفنية، وأهم المهارات التي يجب اكتسابها في هذا الشأن ومنها، كيفية بناء وإعداد تعريفة التأمينات العامة.

#### - ورشة عمل تدريبية بمحافظة الأقصر للتعرف بما استجد على ساحة التمويل المتاهي الصغر

في ظل انتشار أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) والمرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متاهي الصغر بمحافظات الصعيد، عقدت الهيئة ورشة عمل لعدد 60 مراقب حسابات، شاركوا من محافظات صعيد مصر، لإطلاعهم على النظام المحاسبي الاسترشادي المتعلق بمهامهم، والأثر الإيجابي المرتبط على تطبيقه، مما يُسهم في زيادة كفاءة الجمعيات من الناحية المحاسبية.

#### - ورشة عمل لتوعية الشركات الخاصة لرقة الهيئة بالمعايير الدوليين الجديدين في المحاسبة

عقدت الهيئة بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ورشة عمل لتوعية الشركات الخاصة لرقة الهيئة بالمعايير الدوليين الجديدين في المحاسبة IFRS رقمي 9-15، لعدد 150 مشاركاً يمثلون عدد 112 كياناً مالياً من شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل متاهي الصغر، وكذا جمعيات ومؤسسات أهلية وشركات مقيدة بالبورصة، تمهيداً لتطبيق تلك المعايير.



**التوعية المالية للجمهور****- التثقيف المالي عن طريق موقع الهيئة الإلكتروني**

يُعد الموقع الإلكتروني للهيئة منبراً لنشر المعلومات حول الدور الذي تقوم به الهيئة منذ نشأتها في عام 2009، ويمتد ما هو موثق به إلى قبل هذا التاريخ، ويشمل بوابة خاصة للتشريعات، وأخباراً عن المجالات ذات الصلة بعمل الهيئة، والشركات المرخص لها من الهيئة بالتعامل، فضلاً عن التعريف بكافة الأنشطة، الخ.

**- تعزيز التوعية المالية للجمهور من خلال وسائل الإعلام**

تُعد وسائل الإعلام من أكثر الوسائل انتشاراً ونفاداً لكافحة شرائح المجتمع، لذا عمدت الهيئة إلى التواصل عبر هذه الوسائل لتعزيز توعية قنوات المجتمع بكافة الأنشطة الخاصة لرقابتها وأهميتها، فضلاً عن إيضاح الدور الذي تقوم به الهيئة في هذا الصدد. ومن خلال تلك الوسائل حذرت الهيئة من مخاطر دعوات الانسياق وراء منتجات غير مقننة (العملات الرقمية) وما يرتبط بها من معاملات في ضوء عدم الترخيص أو تقنين التعامل بها.

**- ندوات توعية وتحسيسية للجمهور عن الأدوات المالية غير المصرفية**

حرّقت الهيئة على فتح قنوات حوارية مع الجمهور، وذلك من خلال ندوات عقدت بساقية الصاوي، التي فيها الضوء على البدائل التمويلية التي تتيحها الأنشطة المالية غير المصرفية، ومنها التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم. فضلاً عما يمكن أن يوفره نشاط التأمين من حماية تأمينية للمواطن. كما جرى إلقاء الضوء على أهمية صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات كوسيلة استثمار لصغار المستثمرين، وكيفية اختيار شركة السمسرة وإدارة المحافظ للحد من المخاطر التي يمكن تعرض المتعاملين في سوق المال لها.

**زيادة التثقيف المالي لطلبة الجامعات**

تأكيداً على ضمان استمرار تناقل الخبرات في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، فقد حرّقت الهيئة على زيادة التثقيف والوعي المالي في الأوساط الجامعية؛ بهدف إعداد كوادر راغبة في شتى المجالات ذات العلاقة بالأنشطة الخاصة لرقابة الهيئة، تضمن فهمهم عن قرب لما يدور على ساحة الأنشطة المالية غير المصرفية.

**- توفير تدريب عملي للطلبة داخل الهيئة**

قامت الهيئة بتوفير تدريب عملي لبعض الطلبة والطالبات داخل مقر الهيئة بالإدارات التي لا تتطوّي طبيعة أعمالها على سرية بيانات عملاء. كما قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بهدف إتاحة فرص تدريبية بالهيئة لطلاب الجامعة الأكثر تميزاً.

**- برامج ومحاضرات ميدانية بالجامعات**

قامت الهيئة من خلال إدارة توعية المستثمر- بإجراء العديد من التدريبات والمحاضرات في الجامعات المصرية (جامعة الأزهر، وجامعة القاهرة، وجامعة الإسكندرية، وجامعة طنطا، وجامعة فاروس، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الجامعة المصرية الصينية، وجامعة المنصورة) بهدف إرساء المفاهيم الصحيحة، وتقديم الإيضاحات اللازمة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## اشراك المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة

### - الصناديق الخيرية تمويل مستدام للأغراض الاجتماعية

في إطار سعي الهيئة المتواصل إلى تعزيز الأدوات المالية التي تسد الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، قامت الهيئة باستضافة فعاليات توقيع مذكرة تفاهم بين «مؤسسة مصر الخير» وشركة مباشر لتكون وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار في ظل إطلاق «مؤسسة مصر الخير» لأول صناديقها الاستثمارية الخيرية «صندوق التكافل الاجتماعي».

### - ختام فاعليات أسبوع المستثمر العالمي يوم رياضي

اختتمت الهيئة فعاليات أسبوع المستثمر العالمي والذي أطلقته المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسکو) للمرة الثانية للعام 2018 World Investor Week 2018 يوم رياضي بنادي القرية الذكية، برعاية المصرية للاستعلام الآمني iscore، وصندوق حماية المستثمر، والتميمي للاستشارات القانونية.

## التواصل مع الجهات صانعة القرار

### - التواصل مع قيادات سوق رأس المال

التقى رئيس الهيئة ونائبه بأعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية (اكما)، بحضور لفيف من قيادات البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصلة؛ لمناقشة عدد من القضايا التي تهم المتعاملين بسوق رأس المال المصري.

### - التواصل مع أطراف سوق التأمين

التقى رئيس الهيئة ونائبه برؤساء شركات التأمين المصرية، في حضور رئيس الاتحاد المصري للتأمين؛ لتبادل الرؤى نحو دفع نشاط التأمين في مصر، وانهى الاجتماع بالاتفاق على توفير البنية التكنولوجية الازمة لربط شركات التأمين والاتحاد المصري للتأمين بالهيئة آلياً، بما يساهم في تسريع وتيرة العمل المشترك، وسرعة إصدار الموافقات الازمة لعمل الشركات.

### - ورش عمل متخصصة لمستشاري مجلس الدولة وتعزيز إطار التعاون لدعم تحسين البيئة التشريعية.

استهلت الهيئة عام 2018 بورشة عمل لمستشاري مجلس الدولة حول «الإطار القانوني والمسؤولية الجنائية للأنشطة المالية غير المصرفية»، واختتمت العام بجلسة حوارية مع مستشاري مجلس الدولة عن «سلامة واستقرار الأنشطة المالية غير المصرفية»، حيث حرصت الهيئة على زيادة التنسيق مع مجلس الدولة وتبادل الاطلاع على المستجدات بما يخدمصالح العام، وتحقيق أكبر فائدة من خلال الإمام بالجوانب الفنية المصاحبة لمجال أعمال كل من الطرفين.

## المشاركات الدولية

قامت الهيئة خلال هذا العام بالعديد من المشاركات الهامة في مجال دعم خطط التنمية المستدامة، واحتير رئيسها د/ محمد عمران من قبل بورصات الأسواق المالية المستدامة (SSE) لترأس اجتماع المجموعة الاستشارية لمبادرة

بنـي الجـسور لاـ الحـواجز  
Building Bridges not Walls



دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة. وتوجت هذه الجهود في مقر الأمم المتحدة بجنيف في أكتوبر 2018 بالإسهام في إعداد تقرير مهم حول «دور الهيئات الرقابية في دعم أهداف التنمية المستدامة»، والذي يهدف في مجمله إلى تعزيز استقرار واستدامة النظام المالي، مُرسِّياً عدة محاور على رأسها، توجيه ودعم الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإفصاحات المتعلقة بالنواحي البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والحكومة الرشيدة، والعمل على تضمين معايير الاستدامة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن حث المستثمرين على الأخذ في الاعتبار مؤشر الاستدامة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والاهتمام بنشر الثقافة والوعي المالي لأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي.

## 3. البعد البيئي

تعد المشاريع الخضراء مدخلاً مهماً للنمو الاقتصادي المستدام؛ لما تسهم به هذه المشاريع من دور بارز في تقديم استثمارات إنتاجية أو خدمية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة.

ويمكن من خلال إصدار السندات الخضراء توفير مصادر لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة، ومن أهمها مشروعات الطاقة المتجدددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ، والمدن المستدامة. وتمثل مزايا السندات الخضراء عن السندات التقليدية، فيما تتيحه لمصدريها من الوصول إلى مستثمرين جدد، حيث تجذب هذه السندات مستثمرين من القطاع الذي يركز على الاستثمارات المستدامة والمسؤولة، والمستثمرين الذين يجعلون المعايير البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحكومة جزءاً من تحليهم الاستثماري.

وفي هذا الإطار وتتويجاً لجهود الهيئة التي بذلت على مدار أكثر من ثلاثة أعوام، أفردت - في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2479 لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام لائحة قانون سوق رأس المال - أحكام خاصة بشأن السندات الخضراء، باعتبارها أداة تمويل جديدة سوف تسهم في جذب المشروعات الصديقة للبيئة، والتي تعمل على تحسين المناخ المحلي. ومن أهم القواعد التنظيمية، تحديد مفهوم وأنواع السندات الخضراء، ومجالات استخدامها في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة، والجهات التي يمكن لها إصدار سندات خضراء ومتطلبات إصدارها، وإجراءات تقييم و اختيار المشروعات الصديقة للبيئة، ومدى توافق تلك المشروعات مع اشتراطات البيئة النظيفة ومتطلبات الإفصاح للمستثمرين.

### مشاركة الهيئة في المؤتمر الإسلامي للتمويل الأخضر (مايو 2018)

جاءت هذه المشاركة التي أقيمت بماليزيا خلال مايو 2018، للتعرف على أفضل الممارسات الدولية المطبقة وتجارب الأسواق الناشئة فيما يخص التمويل الأخضر بصفة عامة والسندات الخضراء بصفة خاصة. حيث تم التطرق لاستحداث أدوات جديدة لتعزيز وتوجيه الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تناول المؤتمر كيفية التعرف على القواعد والمعايير المنظمة للسندات الخضراء.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## طرح الهيئة دليل السندات الخضراء في مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية :

قدمت مؤسسة التمويل الدولية الدعم الاستشاري للهيئة العامة للرقابة المالية في صياغة دليل السندات الخضراء، بما يغطي المعلومات الضرورية التي يجب الإفصاح عنها سواء للمصدرين أو المستثمرين، وذلك مثل بيان المبادئ التي يجب على المصدرین الامتثال لها، والخطوات والإجراءات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار قبل اعتماد التعامل بالسندات الخضراء.

## تنظيم الهيئة لجلسة تشاورية عن السندات الخضراء بتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (يونيو 2018)

شارك بهذه الجلسة مسئولو المؤسسات المالية المحلية والدولية من البنوك وصناديق الاستثمار والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصلة وشركات التأمين المصرية وشركات التأجير التمويلي والتخصيم وكبرى صناديق التأمين الخاصة، وهيئات التصنيف الائتمانية؛ حيث تم تبادل الآراء حول الإطار التنظيمي للسندات الخضراء في مصر. وفي يونيو من هذا العام وافق مجلس إدارة الهيئة على إضافة مادة جديدة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال لتنظيم قواعد وضوابط إصدار السندات الخضراء؛ للمساهمة في إتاحة أدوات مالية لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة، ومن بينها مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ومشروعات المدن والمباني الخضراء ومشروعات النقل.

على مستوى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية





نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls



## خارطة الطريق نحو تتميمه لا تستثنى أحداً

1. على الصعيد المؤسسي للهيئة
2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي

**رابعاً: خارطة الطريق نحو تنمية لا تستثنى أحداً**

تطلع الهيئة إلى اغتنام الفرص ومواصلة التقدم بثبات، انطلاقاً من المكتسبات التي حققتها في مجال التنمية المستدامة خلال عام 2018، عملاً على الوصول لمستقبل مزدهر للتنمية تشهد له كل الطاقات، وتُسهم في تحقيق أهدافه سائر أطياف المجتمع، وكياناته الفاعلة في الأسواق المالية غير المصرفية؛ ولذا فإن الهيئة عاقدة العزم على وضع هذا التصور موضع التنفيذ، من خلال استراتيجية للتنمية لا تستثنى أحداً، أبرز ملامحها:

## ١. على الصعيد المؤسسي للهيئة

**المزيد من تمكين المرأة لاعتلاء الوظائف القيادية في الهيئة ومجلس إدارة الهيئة:**

- من خلال دعم الأكفاء منهم، وتعزيز فرصهن في شغل مناصب الإدارة العليا. بالإضافة إلى دراسة كيفية أن يكون هناك تمثيل للمرأة بمجلس إدارة الهيئة.
  - تخلصت الهيئة للانضمام في 2019 إلى مبادرة تمكين المرأة Women Empowerment Principles التابعة للأمم المتحدة.

استحداث لجنة للتنمية المستدامة بالهيئة

تخطط الهيئة إلى تدشين لجنة للتنمية المستدامة في عام 2019؛ لتقديم الاستشارات الالزامية للهيئة لإدارة ملف التنمية المستدامة، حيث تكون اللجنة من عدد من الخبراء رفيعي المستوى من العاملين في مجال الاستدامة في مصر وخارجها.

**زيادة الوعي بأهمية قضايا التنمية المستدامة داخل الهيئة:**

فضلاً عما يمثله هذا التقرير من إطار عام للتوعية بأهمية الاستدامة، من المتوقع أن تتنظم الهيئة العديد من المبادرات وورش العمل للعاملين، لدمج مفهوم الاستدامة في الأعمال اليومية للقطاعات والإدارات المختلفة بالهيئة، بالتعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.

الاستمرار في دعم الاهتمام بالبيئة للحد من التأثيرات الضارة لظاهرة التغيرات المناخية :

- تلقي الأفكار الابتكارية واستطلاع رأي العاملين حول كيفية دعم البيئة داخل لهيئة التعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.
  - وضع خطة للتقليل من استخدام البلاستيك داخل الهيئة بالتعاون والتنسيق مع إدارة الاستدامة.
  - وضع خطة من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات والإدارات المعنية الأخرى لزيادة تخفيض استهلاك الطاقة والكهرباء.



**اعتماد سياسات جاذبة للموردين الداعمين للتنمية المستدامة :**

تحظى الهيئة لإتاحة أولوية الاستعانة بموردي الخدمات من الشركات الأكثر استدامة، وعملاً على إزكاء روح التنافس في هذا المجال، وسيتاح لجميع الشركات دليل يتضمن البنود الأساسية التي يجب أن تتوافر فيها، لتكتسب من خلالها تلك الأولوية للتعامل مع الهيئة.

**التروعية للمتعاملين والجمهور بأهمية التنمية المستدامة على موقع الهيئة الإلكترونية**

تدرك الهيئة أن أهدافها المنشودة لن تتحقق إلا من خلالوعي المتعاملين والجمهور، بمدى أهمية تحقيق تنمية شاملة مستدامة للمجتمع، من خلال إضافة رابط أساسي على الصفحة الرئيسية لموقع الهيئة الإلكترونية، يتضمن كافة جهود الهيئة في ذلك المجال في مصر وخارجها، وسوف يكون هذا الرابط متاحاً باللغتين العربية والإنجليزية.

**دور الإدارة العامة للتنمية المستدامة**

تسعي الإدارة إلى إلزام تقديم ملموس على الصعيد الداخلي للهيئة، وأيضاً للقطاعات المالية غير المصرفية، وذلك من خلال ما يلي:

- تقديم مبادرات داخلية للمشاركة الواسعة من قبل العاملين بالهيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لضمان الدمج والتكامل الفعال، من خلال إجراء حملات توعية خاصة في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- تقديم المساعدات الفنية للشركات فيما يتعلق بالطرق المثلث لممارسات التنمية المستدامة، ومشاركة الشركات التي تخضع لرقابة الهيئة في المبادرات وحملات التوعية، سواء في تحقيق أهداف الاستدامة لتلك الشركات داخلياً أو فيما يتعلق بنشاط عمل تلك الشركات.
- تصميم برنامج للتركيز على فكرة الوعي البيئي والشمول المالي للنشء والشباب، واستهداف مشاركة واسعة من كافة الشركاء وأصحاب المصالح؛ لنشر أهداف التنمية المستدامة وربطها بالتنمية الاقتصادية على نطاق واسع، كأحد برامج المسؤولية الاجتماعية للهيئة.
- المضي تدريجياً نحو مواومة وتطبيع كافة التقارير الصادرة عن الهيئة حول الاستدامة؛ لتنقق مع المبادرة الدولية لتقديم التقارير، والتي وضعت عدداً من المعايير المتفق عليها دولياً لأسلوب ونمط تقديم التقارير لمختلف الجهات الدولية، هذا بالإضافة إلى تطبيق المعايير الصادرة عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، حيث إن تطبيق هذه المعايير يساعد الجهات في تحديد المخاطر وإدارتها، وتمكن المؤسسات من إعداد تقارير تتوافق عالمياً مع التقارير المقدمة عالمياً، مما يفتح فرصاً أكبر للتعاون وتبادل الخبرات وتعزيز السمعة وبناء الثقة.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## 2. على صعيد القطاع المالي غير المصرفي

تطلع الهيئة للمستقبل من منظور مساعدة المستثمرين الأفراد والشركات وأصحاب الأطراف على استكشاف فرص جديدة، والعمل بشكل جماعي لضمان تسريع و Tingre التقدم وتوفير المناخ المناسب لتزامن الشركات. مع وضع الشركات الأكثر حرصاً على دعم التنمية المستدامة في الـقدم.

### التعاون مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية في دعم التنمية المستدامة

باختيار الهيئة كمؤسسة داعمة لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-FI سوف تكون الهيئة من المؤسسات الطليعة الداعمة والمساندة للاجتماع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إفريقيا والشرق الأوسط Regional Roundtable in Africa and Middle East والذى سوف تستضيفه الجامعة العربية بالقاهرة يومي 10، و 11 من أبريل 2019. وستجتمع المائدة المستديرة الإقليمية التي تعقد كل سنتين بين أعضاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي التمويل المستدام في مختلف القطاعات المالية، خاصة البنوك وبنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط.

### نشر تقارير سنوية للافصاح عن الاستدامة للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة :

- ستدرج الهيئة في انتهاء الإجراءات الكفيلة بإفصاح المؤسسات المالية، والشركات المصدرة للأوراق وكافة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المالية، ومن المتوقع أن تتخذ الهيئة قرارات في 2019 لإلزام كافة الشركات الخاضعة لرقابتها إصدار تقارير للافصاح عن الاستدامة سنوياً.
- ستعد الهيئة دليلاً يتضمن بنود الحد الأدنى التي يجب على مجالس إدارات الشركاتأخذها في الاعتبار عند الإفصاح عن الاستدامة.

### قواعد إضافية لحوكمة التأمين في السوق المصري

ستقوم الهيئة بزيادة الشفافية والنزاهة داخل سوق التأمين المصري، من خلال الالتزام بتطوير وتفعيل قواعد وأطر الحوكمة والإدارة الرشيدة، وتفعيل نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك مسئول الالتزام بشركات التأمين، مع التأكيد على ضرورة الإفصاح عن نتائج أنشطة الشركات وإصدار تقارير تقييم النشاط في توقيتها المناسبة.

### ورش عمل لدعم الاستدامة :

- في مارس 2019: سوف يتم تنظيم محاضرة عن نشاط المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة (FC4S) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقر الهيئة. وسوف يتم التركيز على كيفية إنشاء نظام مالي يدمج اعتبارات الاستدامة في عملياته، مما يؤدي إلى تدفق الموارد نحو أنشطة أكثر شمولًا واستدامة.



- في الربع الثاني من عام 2019 سوف تعقد ورشة عمل أخرى؛ بهدف نشر التوعية عن السندات الخضراء باعتبارها أداة تمويلية جديدة تستهدف البنوك والمؤسسات المالية والمصدرين والمستثمرين المحتملين؛ بغرض رفع الثقافة المالية ونشر الوعي الاستثماري بشأن هذه الأداة الجديدة والإطار التنظيمي والتشريعي لها.

### **ورش عمل لدعم الحكومة:**

في فبراير 2019: سيقوم مركز المديرين المصري - التابع للهيئة - بتقديم شهادة مهنية معتمدة في حوكمة الشركات بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، للتركيز على الدور الحيوي الذي يقوم به المراقب الداخلي، ومسئولي حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والبنوك، بما يكفل امثالهم للوائح والتوجيهات التي تضعها الجهات الرقابية المالية سواء المصرفية وغير المصرفية.

### **تدشين برنامج للخمس شركات الأكثر استدامة في مختلف الأنشطة المالية التي تراقب عليها الهيئة :**

تدشين برنامج للخمس شركات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية (للشركات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية) مع مؤسسات أخرى مثل البورصة المصرية والاتحادات المختلفة مثل اتحاد العاملين بسوق المال واتحاد شركات التأمين .. الخ. والإعلان عن ذلك بكل الوسائل المتاحة، بما يمثل ترويجاً وتسويقاً لجهود تلك الشركات.



نبني الجسور لا الحواجز  
Building Bridges not Walls

## الخاتمة

إن الهيئة - وقد حرصت على إصدار هذا التقرير للتعریف بنتائج جهودها على طريق الاستدامة خلال عام 2018 - إنما تتطلع لاستكمال خطوات تأصیل ثقافة الاستدامة لدى الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي خلال الأعوام القادمة، من خلال بناء قدرات العاملين ورفع كفاءتهم بالقطاع والتوعية بأهمية أنشطة وممارسات الاستدامة ودورها في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد ككل.

وانطلاقاً مما يتمتع به القطاع من مزايا تنوع الأنشطة والخدمات غير المحدودة، وهو ما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، وتدعمه ورفع معدلات النمو الاقتصادي فقد شملت استراتيجية الهيئة غايتها في إقامة قطاع مالي غير مصرفي محفز للنمو المستدام وداعم للشمول المالي؛ وتركز جهود الهيئة حول كيفية تحويل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات إلى تمية مستدامة، تساعد في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتوطيد تطبيقات الاستدامة داخل القطاع بشكل مكثف، وتوعية الشركات والجهات العاملة بالقطاع بأهميتها وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

وتطلع الهيئة في عام 2019 إلى استكمال منظومة نشر ثقافة الاستدامة، والبدء بتأصیل تلك الثقافة لدى العاملين بالهيئة أنفسهم، ومن ثم الانطلاق إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بالسوق المصري، فضلاً عن الاستمرار في استكمال دورها في تمية وطرح المبادرات الجديدة المتواقة مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز استثمارات القطاع بها، إضافة إلى صياغة الأطر التشريعية اللازمية المنظمة للأدوات والآليات المالية الخضراء المستحدثة، وكذلك الاستمرار في عقد الشراكات مع مختلف الجهات والمنظمات العالمية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالاستدامة.





**نبنى الجسور لا الجواجم**  
Building Bridges not Walls



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الجواجم

تقرير الاستدامة السنوي  
للهيئة العامة للرقابة المالية

**2018**  
Annual Sustainability Report of FRA 2018